

الفصل الثالث

دراسة المجتمع

منذ آلاف السنين والبشر يلاحظون ويتأملون المجتمعات والجماعات التي يعيشون فيها . ومع ذلك فعلم الاجتماع علم حديث ، لا يزيد عمره على قرن واحد كثيراً . . وقد وضع أوجيست كونت A. Conte - في تصنيفه للعلوم - علم الاجتماع من الناحيتين المنطقية والزمنية في مرتبة تالية على العلوم الأخرى . باعتباره أقلها جميعاً عمومية ، وأكثرها تعقيداً على الإطلاق . كما لاحظ واحد من أكبر علماء الأنثروبولوجيا المحدثون بأن « علم دراسة المجتمع البشرى لا يزال بعد في مرحلة طفولته الأولى »^(١) .

حقيقة أننا يمكن أن نجد في كتابات الفلاسفة . والمفكرين الدينيين ، والمشرعين في جميع الحضارات وعلى مدى جميع العصور بعض الملاحظات والأفكار التي تتصل بعلم الاجتماع الحديث . فبعض الكتب الهندية القديمة * أو الكتابات الفلسفية الإغريقية (مثل كتاب السياسة لأرسطو) تحلل الأنساق السياسية على نحو لا زالت له أهميته بالنسبة لعالم الاجتماع . ورغم ذلك نؤكد أن هناك علماً جديداً لدراسة المجتمع ، وليس مجرد اسم جديد فحسب^(٢) ، قد تأسس في القرن التاسع عشر . ومن المفيد أن نعرض هنا للظروف التي تم فيها تأسيس هذا العلم . وندرس الخصائص التي تميز علم الاجتماع عن الفكر الاجتماعي السابق عليه^(٣) .

لعله يمكن تصنيف الظروف التي ظهر في ظلها علم الاجتماع إلى ظروف فكرية وأخرى مادية ، وسوف أتناولها بالمناقشة وفقاً لهذا الترتيب . وقد كانت جميع تلك الظروف متداخلة بطبيعة الحال مع بعضها . ولا شك أن تاريخاً سوسولوجياً كفوا لعلم الاجتماع - وهو ما لم يتوفر لدينا بعد - سوف يأخذ هذا التداخل في اعتباره . ولا أستطيع في مثل هذه المقدمة الموجزة إلا أن أقصر على ذكر بعض العوامل الهامة فحسب .

ليس من العسير علينا تحديد الأصول الفكرية الرئيسية لعلم الاجتماع . « ويمكن القول بصفة عامة بأن علم الاجتماع له أصل رباعي يتمثل في الفلسفة السياسية . وفلسفة التاريخ ، والنظريات

* يشير المؤلف إلى كتاب الأرتاشاسترا Arthashastra من تأليف المفكر الهندي كاروتيليا Kautilya

البيولوجية في التطور ، والحركات التي قامت تنادى بالاصلاح الاجتماعي والسياسي ووجدت أنه من الضروري أن تجرى لهذا الغرض دراسات مسحية surveys للظروف الاجتماعية^(٤) ، وقد لعب اثنان من هذه المصادر ، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعي . دوراً عظيم الأهمية في المراحل الأولى بالذات . وقد كانا نفسيهما من أحدث منجزات التاريخ الفكري للإنسان .

وتعتبر فلسفة التاريخ كفرع متميز من الفكر الإنساني من ابتكارات القرن الثامن عشر^(٥) . ونذكر من بين مؤسسيها الأب سان بيير Saint-Pierre والايطالي جيام باتيستا فيكو G. vico وقد عملت الفكرة العامة للتقدم التي ساهما في صياغتها على التأثير تأثيراً عميقاً على تصور الناس للتاريخ . وانعكست في كتابات مونتسكيو وفولتير في فرنسا . وهيردر Herder في ألمانيا ، وكتابات مجموعة من الفلاسفة والمؤرخين الاسكتلنديين في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر . مثل فيرجسون Ferguson وميلار Millar ، وروبرتسون Robertson وغيرهم . ويبدو هذا الاتجاه التاريخي الجديد واضحاً كل الوضوح في فقرة من مقال دوجالد ستوارت المعنون «سيرة آدم سميث»^(٦) Memoir of Adam Smith، حيث يقول «لابد لنا عندما نقارن مكتسباتنا الفكرية وآراءنا وأساليبنا في السلوك ونظمتنا ، ونحن في هذه المرحلة الاجتماعية التي نعيش فيها ، بتلك السائدة عند القبائل البدائية ، لابد من أن يثور لدينا التساؤل عن الخطوات التدريجية التي قطعها التحول الاجتماعي ابتداء من الجهود البسيطة الأولى للطبيعة الخام وصولاً إلى تلك المرحلة التي بلغت حدّاً فائقاً من الاصطناع والتعقد . ويستطرد ستوارت قائلاً أن « هناك نقصاً في المعلومات الخاصة بكثير من مراحل هذا التقدم ، وأنه لابد من الاستعاضة عن تلك المعلومات بالتخمين المعتمد على « المبادئ المعروفة للطبيعة البشرية » . ثم يقول ستوارت :

« وسأعطى نفسى حرية إطلاق اسم التاريخ النظري أو التاريخ الظني Conjectural على هذه الدراسات الفلسفية التي ليس لها بعد اسم مناسب في لغتنا . ويقابل هذا الاسم في معناه تقريباً اسم التاريخ الطبيعي Natural History كما استخدمه المستر هيوم Hume وما أطلق عليه بعض الكتات الفرنسيين اسم التاريخ التأملی Histoire Raisonnée .

وقد أصبحت فلسفة التاريخ عاملاً فكرياً هاماً في أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك من خلال كتابات هيغل وسان سيمون^(٧) . وقد نبعت من هذين المفكرين أعمال كل من ماركس وكونت ، وبالتالي جانباً من أهم الخيوط في علم الاجتماع الحديث . ويمكن أن نقدر ببيجاز

الإسهامات التي قدمتها فلسفة التاريخ لعلم الاجتماع بأنها أفكار النمو والتقدم ، على الجانب الفلسفي ، ومفاهيم المراحل التاريخية والأنماط الاجتماعية ، على الجانب العلمي ، ويرجع الفضل إلى فلاسفة التاريخ أساساً في ظهور التصور الجديد للمجتمع باعتباره أكثر من مجرد « المجتمع السياسي » أو الدولة . وقد امتد ، اهتمامهم بحيث شمل كافة النظم الاجتماعية ، وفرقوا تفريقاً بين الدولة وما أطلقوا عليه اسم « المجتمع المدني » Civil Society . وربما كانت دراسة آدم فيرجسون A. Ferguson المعنونة « مقال في تاريخ المجتمع المدني » * . (الصادر عام ١٧٦٧) . أفضل نموذج لهذا الاتجاه . ويبدو أن ترجمتها الألمانية قد أمدت هيجل ببعض المصطلحات التي استخدمها وأثرت على الاتجاه الذي اتبعه في كتاباته الأولى عن المجتمع ويناقد فيرجسون في هذا « المقال » ، وفي الكتابات التي نشرها بعد ذلك موضوعات : طبيعة المجتمع والسكان ، والأسرة والقرابة ، وتباين المراتب ، والملكية ، والحكومة ، والعادات الاجتماعية ، والأخلاق ، والقانون ، أي أنه كان يتناول المجتمع كنسق من النظم المترابطة المتداخلة . وقد اهتم علاوة على هذا بتصنيف المجتمعات إلى أنماط ، وتحديد مراحل النمو الاجتماعي . ويمكن أن نجد ملامح مماثلة لهذه في كثير من كتابات من أطلقنا عليهم اسم فلاسفة التاريخ . فهي تمثل جميعاً إجماعاً مذهلاً وتغيراً مفاجئاً في اتجاه اهتمام الناس بدراسة المجتمع الإنساني ، وقد عادت هذه الملامح إلى الظهور في القرن التاسع عشر في مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل مثل كونت ، وماركس ، وسبنسر .

ويتمثل العنصر الهام الثاني في علم الاجتماع الحديث في المسح الاجتماعي ، الذي يركز بدوره على مصدرين اثنين . أول هذين المصدرين الاقتناع المتزايد بأن مناهج العلوم الطبيعية ينبغي - وهي أيضاً قادرة - أن تتسع لتغطي مجال دراسة الشؤون الإنسانية ، وأن الظواهر الإنسانية يمكن تصنيفها وقياسها . أما المصدر الثاني للمسح الاجتماعي فهو الاهتمام بمشكلة الفقر (أو ما يعرف في الكتابات الأوروبية المثقفة باسم « المسألة الاجتماعية » انطلاقاً من إدراك الحقيقة التي مؤداها - أن الفقر في المجتمعات الصناعية لم يعد بعد ظاهرة طبيعية - كنتمة من الطبيعة أو من الله - وإنما هو نتيجة الجهل الإنساني أو الاستغلال . وفي ظل هذين العاملين المؤثرين - وهما مكانة العلوم الطبيعية والحركات الرامية إلى الإصلاح الاجتماعي - أخذ المسح الاجتماعي يحتل مكانة هامة في هذا العلم الجديد لدراسة المجتمع . وأفضل سبيل لتتبع التقدم الذي أحرزه هذا العلم أن ننظر في تطوره في المجتمعات الصناعية في أوروبا الغربية كما يبدو في بعض المؤلفات الرائدة مثل مؤلف

السيرجون سنكلير Sinclair المتون « وصف احصائي لاسكتلنده »* (٢١ مجلدًا صدرت في الفترة من ١٧٩١ حتى ١٧٩٩) ، وكتاب السيرف . م . ايدن Eden بعنوان : « دولة الفقراء »** (ويقع في ثلاثة مجلدات ، صدر عام ١٧٩٧) ، ومحاولات كوندرسية Condercet وضع « رياضيات إحصائية »^(٨) . وفي كتاب « الفيزياء الاجتماعية » الذى وضعه كيتليه^(٩) Quételet وفى الدراسات التى صدرت بعد ذلك مثل مؤلفات لوبلاى Le Play « العمال الأوروبيون » (صدر فى طبعته الاولى عام ١٨٥٥ ، ثم صدرت له طبعة ثانية موسعة فى الفترة من ١٨٧٧ - ١٨٧٩)*** ، وبوث Booth « حياة وعمل سكان لندن »**** (١٨٩١ - ١٩٠٣) . وقد ظل المسح الاجتماعى من أهم طرق البحث فى الدراسات السوسولوجية .

ونلاحظ أن هاتين الحركتين الفكريتين ، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعى لم تكونا فى عزلة عن الظروف الاجتماعية فى أوروبا الغربية إبان القرنين الثامن عشر ، والتاسع عشر . وقد أثار هذا الاهتمام الجديد بالتاريخ والتنمية الاجتماعية تلك السرعة وذلك العمق اللذين جرى بهما التغير الاجتماعى ، كما أثارته المقابلة بين الثقافات المختلفة التى كان الناس يعقدونها بفضل رحلات الاستكشاف . كما أن فلسفة التاريخ لم تكن مجرد وليد فى أحضان الفكر وحسب ، وإنما هى بنفس القدر بنت ثورتين هما : الثورة الصناعية فى إنجلترا ، والثورة الفرنسية ، وبالمثل لم يقم المسح الاجتماعى نتيجة مجرد الطموح فى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العالم الإنسانى ، وإنما نتيجة وجود تصور جديد للشورور والمشكلات الاجتماعية ، تأثر هو نفسه بالإمكانات المادية للمجتمع الصناعى . فالمسح الاجتماعى لمشكلة الفقر أو أى مشكلة اجتماعية أخرى ، لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا كان هناك اعتقاد بأنه من الممكن عمل أى شىء للقضاء على هذه الشورور أو التخفيف من وطأتها . وأعتقد أن انتشار الفقر بين القوى المنتجة الضخمة المتزايدة هو العامل المسئول عن تغير النظرة إلى الفقر ، فلم يعد الفقر مشكلة طبيعية (أو حالة طبيعية) ، وإنما أصبح مشكلة اجتماعية قابلة للدراسة والإصلاح . ولعل هذا يمثل على الأقل عنصرًا هامًا فى الاقتناع الذى ساد آنذاك بأنه يمكن استخدام المعلومات الدقيقة فى الإصلاح الاجتماعى ، وبأنه إذا كان الإنسان قد

Sir John Sinclair. Statistical Account of Scotland. *

Sir F.M. Eden, The State of the Poor. . . .

Le Play, Les ouvriers Européens. . . .

عن فريدريك لوبلاى انظر بالعربية ، نيقولا تياشيف ، المرجع السابق ص ٧١ وما بعدها .

Booth, Life and Labour of the People in London. . . .

استطاع أن يتحكم تحكماً متزايداً في البيئة المادية ، فإنه يستطيع بالمثل أن يتحكم في بيئته الاجتماعية .

وهكذا يمكننا أن نرجع المرحلة التمهيدية لعلم الاجتماع إلى فترة طولها نحو مائة عام تمتد تقريباً من ١٧٥٠ حتى ١٨٥٠ ، أو لعلنا نقول أنها تمتد منذ نشر مونتسكيو كتابه « روح القوانين »^٥ حتى ظهور أعمال كونت وصدور الكتابات الأولى لسبنسر . أما الفترة التي تشكل فيها علم الاجتماع كعلم مستقل فتشغل النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(١) ، ويمكننا أن نتبين من العرض الموجز لأصوله بعض السمات التي اتصف بها علم الاجتماع في بداياته الأولى . فقد كان أولاً ذا طابع موسوعي ، إذ كان يهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان في مجموعها ، وبالتاريخ بأكمله . ثم كان ثانياً تطورياً ، وذلك تحت تأثير فلسفة التاريخ ، مدعمة بواسطة نظرية التطور الحيوي ، فكان يسعى إلى تحديد المراحل الرئيسية للتطور الاجتماعي . وكان الناس يعتبرونه - ثالثاً - علماً وضعياً له نفس طابع العلوم الطبيعية . فقد كانت العلوم الاجتماعية تفهم بصفة عامة إبان القرن الثامن عشر على أنموذج الفيزياء . أما علم الاجتماع فكان يفهم في القرن التاسع عشر على أنموذج علم الحياة ، ويبدو ذلك واضحاً في الاهتمام الكبير بموضوع التطور الاجتماعي ، وفي التصور الذي كان سائداً عند الأعلية والذي كان المجتمع بمقتضاه كائناً حياً . ويبدو الاهتمام العام بالطابع العلمي لعلم الاجتماع أوضح ما يكون في محاولات صياغة قوانين عامة للتطور الاجتماعي ، في كل من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

ومن الطبيعي أن تثير هذه الدعاوى العريضة المعارضة ، وخاصة من جانب أولئك الذين يعملون في ميادين أضيق وأكثر تخصصاً وتحديداً ، ومن بينهم المؤرخين ورجال الاقتصاد . وعلماء السياسة . ومن المشكوك - حتى في يومنا هذا - ما إذا كان علم الاجتماع قد أفلح تماماً في أن يسدل الستار على الأطماع العريضة التي كان يدعيها في أوائل عهده . على أننا يجب أن نميز بين المزاعم المختلفة ، كما نميز بين الدعاوى الخاصة بمرور موضوع العلم ، والدعاوى الخاصة بمكتشفاته . ولم يعد يعتقد أي إنسان اليوم أن كونت أو سبنسر قد توصل إلى اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي (على الرغم من أن كثيرين يعتقدون أن كارل ماركس قد توصل إلى ذلك) . ولكن لا يترتب على هذا أن كونت أو سبنسر (أو بالنسبة لغير المؤمنين بماركس أيضاً) قد أخطأوا كل الخطأ فيما ذهبوا إليه حول تحديد مجال علم الاجتماع ، أو أنهم لم يقدموا إسهامات هامة في سبيل تقدمه ، ويبدو من الواضح أن هناك حاجة إلى علم اجتماعي يختص بدراسة المجتمع ككل ، أو البناء الاجتماعي

الكلى ، على أن مثل هذا الادعاء يعنى إثارة مشكلة كيفية إمكان قيام وتقديم علم شامل كهذا ، وكيفية ارتباطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

وقد نشأت المعارضة لعلم الاجتماع في مراحل الأولى - إلى حد كبير - عن الإحساس بأنه يستهدف امتصاص العلوم الاجتماعية الأخرى جميعاً وليس مجرد التنسيق بينها ، وقد تحظى بعض علماء الاجتماع في مؤلفاتهم بعد تلك المرحلة صراحة عن مثل هذه المطامح فنجد مثلاً هوبوس يفهم علم الاجتماع على أنه « علم يتخذ ميداناً له الحياة الاجتماعية للإنسان بأكملها » ، وليس كفرع تخصص جديد . ولكنه يرى أن العلاقة التي تربطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى هي علاقة تبادل وتأثير مشترك فيقول : « . . ليس علم الاجتماع العام علماً مستقلاً مكتفياً بذاته قبل أن يبدأ التخصص ، ولا هو مجرد تركيب من العلوم الاجتماعية يقوم على التجاوز الآلى لنتائج هذه العلوم ، وإنما هو في حقيقة الأمر مبدأ يبعث الحياة يتخلل كل أنواع البحوث الاجتماعية ، يغذيها ويتغذى منها بدوره ، يحفز إلى الدراسة والبحث ، ويربط بين النتائج المتباينة ، يعرض حياة الكل في الأجزاء المكونة له ، ويتقل من دراسة الأجزاء إلى إدراك الكل إدراكاً أكمل وأشمل » (١١) .

كذلك فعل دوركيم ، فعلى الرغم من أنه كان مهتماً بصفة خاصة بالتأكيد على استقلال علم الاجتماع وبتعيين مجال الظواهر التي ينبغي أن يتناولها علم الاجتماع بالدراسة ، ورغم ذلك لم يزعم أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علماً موسوعياً ، أو أنه يمكن أن يؤدي واجبه بمعزل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . لقد تصور دوركيم - على نحو قريب من هوبوس إلى حد كبير - انتشار الاتجاه السوسولوجي ، وبالتالي حدوث تحول في العلوم الاجتماعية الخاصة من الداخل . ولم يفكر إلا في مرحلة لاحقة في إمكان قيام علم اجتماع عام ، يتضمن قوانين أكثر عمومية تستند إلى القوانين التي تم التوصل إليها في المجالات الخاصة للعلوم الاجتماعية الفرعية (١٢) . وقد أوضح دوركيم في كلمة المحرر التي كتبها للعدد الأول من « حولية علم الاجتماع » Année Sociologique أن « جهودنا سوف تتجه أساساً إلى العناية بالدراسات التي تتناول موضوعات محددة أشد التحديد ، تندرج تحت فروع خاصة لعلم الاجتماع إذ طالما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون تركيباً من هذه العلوم الخاصة ، وطالما أنه لا يمكن أن يتضمن سوى مقارنة بين نتائجها ذات الطبيعة الشديدة العمومية ، فإنه لا يمكن قيام علم اجتماع عام إلا بالقدر الذي تنمو به هذه الفروع المكونة له » (١٣) .

ويكاد يكون من العسير أن ندعى أن تلك الأهداف المتواضعة التي حددها كل من هوبوس ودوركيم قد تحققت على نحو يمكن أن نتفق عليه جميعاً . وقد كان دوركيم أكثر توفيقاً من هوبوس

في إدخال الاتجاه السوسولوجي إلى علوم اجتماعية أخرى . فقد تأثر عدد كبير من الدارسين الفرنسيين - الذين يسمون إلى تخصصات متنوعة - بمؤلفات دوركيم ، وكانت حافزاً لهم لطرق موضوعات معينة ، فنجد في القانون كلا من دافى Davy ، وليفي برول Levy-Bruhl ، وفي الاقتصاد سيمياند Simiand . وفي الأنثروبولوجيا موس Mauss ، وفي التاريخ مارك بلوش Marc Block . وجرانيه Granet . وفي اللغويات كاهان Cahen ، وميه Meillet ، ونكتفى بهذه الأسماء باعتبارها أبرز أفراد هذه الطائفة من العلماء ، على أن أفكار دوركيم لم تنتقل من خلال مؤلفاته فحسب ، وإنما انتقلت بدرجة أكثر فعالية من خلال « حولية علم الاجتماع » التي أسسها في عام ١٨٩٨ . ويمكننا أن نقول أن مفهومه عن علم الاجتماع كان متجسداً في طريقة تنظيم موضوعات « حولية علم الاجتماع » نفسها ، فقد كان كل عدد من أعداد الحولية يضم دراسة واحدة أو دراستين مونوجرافيتين أصليتين ، وعداداً من الدراسات المسحية - مكتوبة من وجهة نظر علم الاجتماع - للكتابات التي صدرت خلال ذلك العام في بعض مجالات البحث الاجتماعي المستقلة . وقد برر دوركيم ذلك التنظيم بقوله : « نعتقد أن علماء الاجتماع في حاجة ملحة إلى الوقوف بشكل منتظم على البحوث التي تجرى في العلوم الاجتماعية الخاصة مثل : تاريخ القانون ، والعادات الاجتماعية ، والدين ، والاحصاء الاجتماعي والعلوم الاقتصادية . . إلخ . ففي هذه البحوث توجد المواد التي ينبغي أن نعتمد عليها في إقامة علم الاجتماع »^(١٤) .

أما في ألمانيا فقد حدث كما يقول « ريمون آرون »^(١٥) أن صادف علم الاجتماع رفضاً في بادئ الأمر بسبب طبيعته الموسوعية التي لازمتها في تلك المرحلة . وقد بذلت في ألمانيا - أكثر من أى مكان آخر - محاولات لتعريف وتحديد ميدان دراسة علم الاجتماع ، ولكن عن طريق تأسيس علم تجريدي يدرس « صور » الحياة الاجتماعية . وقد لعب جورج زميل Simmel الدور الأكبر في هذا الصدد ، ولكننا نجد أنه قد ساق هذه الجهود اهتمام مستمر بالتفسير التاريخي وبعلم اجتماع الثقافة Sociology of Culture كان للماركسية فضل التشجيع عليه . وقد اجتمعت هذه الاهتمامات المختلفة في كتابات ماكس فيبر M. Weber الذي نلاحظ في مؤلفاته - كما هو الحال في مؤلفات دوركيم - نفس الحرص على تطوير اتجاه سوسولوجي داخل العلوم القائمة : التاريخ ، والقانون ، والاقتصاد ، والسياسة ، والأديان المقارن .

وهكذا استهدف علماء الاجتماع الكلاسيكيون - وخاصة دوركيم - إرساء حدود العلم ومناهجة ، وإبراز أهميته من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية الرئيسية . وكذلك تأسيس رابطة

وثيقة بينه وبين العلوم الاجتماعية القائمة . ثم حدث أن انحرف علم الاجتماع فيما بعد عن هذه الأهداف في نقاط معينة . فنلاحظ في المقام الاول عودة علماء الاجتماع - لفترة - إلى الاهتمام من جديد بوضع أساق نظرية عامة . غير أنه يمكن توجيه النقد إلى هذا الاهتمام من عدة نواح . فيبدو أولاً من غير الحكمة محاولة وضع مثل هذه النظريات في مرحلة لم يتوفر فيها لدينا بعد سوى عدد قليل جداً من التعميمات الأكيدة على مستوى منخفض . كما تميل هذه الجهود النظرية مرة أخرى إلى عزل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى . أو إلى اظهاره من جديد بمظهر العلم « الامبيرىالى » الذى يستهدف إخضاعها جميعاً له .

أما فى ميدان البحوث فنلاحظ ميلاً إلى التركيز على موضوعات تمثل « فضلات » العلوم الأخرى ، لا يدعها لنفسه أى من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وتتصف بطابع « المشكلة الاجتماعية » . فقد أظهرت إحدى الدراسات المسحية الحديثة لعلم الاجتماع الأمريكى أن أهم ميدانين من ميادين البحث فى علم الاجتماع - من واقع عدد مشروعات البحوث التى أجريت فيها - فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ هى : دراسات المجتمع الحضرى والمجتمع المحلى ، والزواج والأسرة . وقد كان الاتجاه فى بعض البلاد الأخرى قريباً من هذا .

على أن هذه ليست كل القصة ، فلدينا فى الواقع عديد من الشواهد على أن الاتجاه السوسولوجى قد انتشر على نطاق واسع فى العلوم الاجتماعية الأخرى . وأفضل مثل على هذا علم السياسة . إذ يرجع الفضل إلى علماء الاجتماع فى إجراء عديد من البحوث أو التنبيه إلى أهميتها فى هذا الميدان ، ومنها دراسات الأحزاب السياسية (التنظيم ، البيروقراطية ، القادة) ، والجماعات الضاغطة . والانتخابات والسلوك الانتخابى ، والإدارة العامة (البيروقراطية ، وفئات الصفة)^(١٧) . وتمثل هذه البحوث جانباً كبيراً من الدراسات الجارية عن النظم السياسية . وأصبح من الأمور المتزايدة الصعوبة التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى . أما بالنسبة لعلم الاقتصاد الذى يتمتع بنسب نظرى ذى مستوى رفيع ، فكان تأثير علم الاجتماع أقل كثيراً . ولو أن الدراسات السوسولوجية عن تنظيم العمل فى المؤسسات الصناعية ، وعن العلاقات الصناعية ، وتلك التى أجريت مؤخراً عن عمليات التصنيع . قد ساهمت جميعاً مساهمة أساسية فى إثراء المعرفة الاقتصادية . كما أدى نمو التخطيط الاقتصادى إلى إبراز أهمية الجوانب السوسولوجية فى السلوك الاقتصادى^(١٨) .

وبوسعنا الآن أن نحدد مكانة علم الاجتماع فى دراسة المجتمع بدقة أكبر . مع أننا لا نستهدف من ذلك عزله عن بقية العلوم الأخرى . لقد كان علم الاجتماع (وكذلك

الأنثروبولوجيا الاجتماعية) أول علم يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية ككل ، بالنسق المركب من النظم الاجتماعية والجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع . والمفهوم الأساسي ، أو الفكرة الموجهة . في علم الاجتماع هي البناء الاجتماعي . فمن هذا المفهوم صدر اهتمام عالم الاجتماع بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة التي لم تكن تدرس من قبل إلا بطريقة غير منهجية ، وهي : الأسرة ، والدين والأخلاق والتدرج الاجتماعي ، والحياة الحضرية . وقد أشرنا من قبل إلى أن الاهتمام ببعض هذه الموضوعات « الفضلات » قد يزيد إلى حد المبالغة ، غير أن دراستها تمثل جزءاً هاماً من علم الاجتماع ؛ وإذا نظرنا إليها نظرة سليمة فلا يمكن فصلها عن دراسة النظم السياسية والاقتصادية . أما الإسهام الذي ينبغى أن يقدمه علم الاجتماع في ميادين العلوم المستقرة : كعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والقانون . إلخ فهو إظهار الصلة بين النظم موضوع الدراسة والبناء الاجتماعي ككل ، والتأكد على أهمية الدراسة المقارنة . أن التخصص أمر حتمي لا محيد عنه في دراسة المجتمع الإنساني ، ولكن عالم الاجتماع يرى أنه يجب أن يتم هذا التخصص داخل إطار تصور عام للبناء الاجتماعي ، وأن يرتبط - بوعي - بتنوع النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي . القائم على الدراسة المقارنة الواسعة . ولا يعنى هذا أن علم الاجتماع يحمل معه خطة شاملة للبناء الاجتماعي يسلمها لكل متخصص في ميدان معين . فالواجب أن يكون معظم علماء الاجتماع أنفسهم متخصصين ؛ وهم في سبيلهم إلى الاتجاه بشكل متزايد نحو التخصص في المستقبل ، على الرغم من أن بعضهم سوف يظل مهتماً أساساً بالملاحظ العامة للبناء الاجتماعي . وإذن فما نحن بحاجة إليه هو قيام تعاون وثيق بين علماء الاجتماع والعلماء الاجتماعيين الآخرين . ويعنى هذا التعاون ضمناً أن عالم الاجتماع ينبغى أن يتمتع بقسط من الكفاءة في أحد العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأن يتوفر لدى المتخصصين قسط من المعرفة بعلم الاجتماع العام .

ويتمتع علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ببعض الميزات في هذه الأمور بسبب طبيعة المجتمعات التي يدرسونها عادة . فعلى الرغم من أن اهتمامهم الرئيسي كان موجهاً عادة إلى القرابة والطقوس . إلا أنهم استطاعوا دائماً دراسة النظم الاقتصادية والسياسة للمجتمعات القبلية دون مخافة التعدي على مجالات دارسين آخرين . ولقد أصبح موقفهم خلال السنوات الأخيرة أشبه بموقف رجال الاجتماع ؛ فقد أدى تصنيع كثير من المجتمعات القبلية (كما هو الحال في بعض البلاد الأفريقية) إلى نمو البحوث التعاونية التي تضم اقتصاديين ، وعلماء سياسة ، وأنثروبولوجيين ، وعلماء اجتماع وغيرهم (١٩) .

هذا وقد بدأت الدراسة العلمية المنظمة للمجتمع الهندي خلال عهد الاحتلال البريطاني ،

على الرغم من أن الهند - شأنها شأن أوروبا في هذا الصدد - تحفل بتراث طويل من الفكر الفلسفي المتصل بمشكلات المجتمع . وكانت أول العلوم الاجتماعية تطوراً اقتصاد والاثنوبولوجيا الاجتماعية . فارتبط العلم الأول بنمو الاقتصاد الصناعي والتجاري وارتبط الثاني (كما قيل في أحد المصادر)^(٢١) بالحاجة إلى خبراء استشاريين في شئون إدارة المناطق القبلية . أما علم الاجتماع فلم يبدأ يشغل مكانة هامة بين العلوم الاجتماعية إلا في السنوات الأخيرة ، ويمكن أن ندرك بسهولة أسباب نموه السريع في الوقت الراهن . فالهند تمر منذ حصولها على الاستقلال بثورة اقتصادية واجتماعية ، ولا يمكن التصدي لكثير من مشكلات هذه الثورة إلا بمساعدة الدراسات السوسولوجية . هذا في نفس الوقت الذي يلعب فيه عالم الاجتماع دوراً ذا أهمية خاصة في الهند ، ذلك أن علم الاجتماع يركز اهتمامه بالذات على بعض العناصر الأساسية في البناء الاجتماعي . فالدين ونظام الطوائف (الطبقات المغلقة) Caste System تمثل عوامل ذات أهمية حاسمة في النمو الاجتماعي الهندي ، ولا يستطيع أى عالم اجتماعى أن يقدم على تجاهل آثارها على التقدم الاقتصادي ، والتنظيم السياسى ، والقانون ولم يكن هذا الوضع مفيداً للبحوث السوسولوجية وحسب ، ولكنه أفاد ، كذلك في قيام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية ، وقد أولى الدكتور انستى Anstey فى دراسة أصولية عن التنمية الاقتصادية^(٢٢) ، مزيد اهتمامه لموضوع النتائج الاقتصادية للطائفة كما لاحظ عديد ممن كتبوا عن السياسة الهندية تأثير الدين (الأحزاب الهندوكية) وخاصة الطائفة على شئون الحياة السياسية . من ذلك مثلا الميل إلى اختيار المرشحين للبرلمان من بين صفوف الجماعات الطائفية الهامة ، وتحول الطوائف نفسها إلى جماعات ضاغطة . كذلك فإن القانون يمتلى - شأنه شأن نسق الضبط الاجتماعي بأكمله - بالمفاهيم الدينية . ومن الصعب دراسة هذا الميدان بمعزل عن الدين ، لذلك نقول إن ظروف المجتمع الهندي تدفع العلوم الاجتماعية الخاصة نحو الاتجاه السوسولوجى .

وهناك جانب آخر لدراسة المجتمع الإنسانى ينبغى أن نأخذه هنا فى الاعتبار . لقد وجهت الانتقادات إلى رواد علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر بسبب تصورهم الموسوعى لطبيعة هذا العلم . غير أنه كانت لهذا التصور ميزة كبرى ، وهو أنه تطلب معرفة واسعة بمختلف أنماط المجتمعات والصور التاريخية . فعلى الرغم من أن علم الاجتماع قد قام فى أوروبا الغربية ، وكان إلى حد كبير استجابة لدخول أوروبا مرحلة المجتمع الرأسمالى الصناعى ، فإن هؤلاء الدارسين الأوائل لم يقصروا اهتمامهم على المجتمعات الأوروبية وحدها . فقد اعتبروا أن جميع المجتمعات الإنسانية تكون موضوع الدراسة فى علمهم هذا^(٢٣) . وعلى النقيض من هذا نجد علم الاجتماع الحديث

يتميز بأن مجال اهتمامه أضيّق من هذا كثيراً . فقد اشغلت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع بدراسة قطاعات صغيرة جدا من مجتمعاتهم التي يعيشون فيها . وهناك عدة أسباب مسؤولة عن حدوث هذا التغير ؛ نذكر منها على سبيل المثال : التراكم الهائل في المعلومات (الذي جعل من الصعب - وربما من المستحيل - أن يوجد ذلك النوع من الدراسات الذي نجده في مؤلفات هوبوس أو ماكس فيبر ، وقلة الميل إلى الدراسات المقارنة ، والتصور الخاطئ للتخصص ، ولعل علم الاجتماع لم يكن في يوم من الأيام أكثر تعصباً لمجتمعه منه في خلال العقود القليلة الماضية . ومن حسن الحظ أن لدينا من الدلائل ما يشير إلى أن الموقف في طريقه إلى التغير مرة أخرى : فهناك إحياء واضح للدراسات المقارنة ، وقد بدأ رجال الاجتماع يبارون الانثروبولوجيين الاجتماعيين في اهتمامهم بإجراء البحوث الميدانية في مجتمعات غير مجتمعاتهم ونلاحظ أن هذه الدراسات المقارنة تختلف من نواح هامة عن تلك الدراسات التي كانت تجرى في القرن التاسع عشر . فهي تقتصر على طائفة أكثر تحديداً من الظواهر ، كما أنها تعتمد بشكل متزايد على التعاون الدولي ، وليس على العمل المنفرد لباحثين أفراد ولكنها تتشابه معها في سعيها نحو معرفة عامة واسعة بأنماط البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية ، وفي نظرتها إلى المجتمع الإنساني نظرة تتجاوز السمات الخاصة للمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه رجل الاجتماع .

وتقترب هذه السمات المميزة لعلم الاجتماع الغربي بالموقف في الهند . فتطور علم الاجتماع في الهند يرجع إلى حد كبير إلى نفس العوامل التي كانت ماثلة في مرحلة مبكرة في أوروبا ، وهي : ظهور مشكلات اجتماعية جديدة ناشئة عن التغير الاجتماعي والاقتصادى السريع ، والرغبة في التحكم في هذا التغير وتوجيهه ، لذلك كان من الطبيعي أن يتركز اهتمام علماء الاجتماع على تحليل البناء الاجتماعي الهندي . ولكن سيكون من سوء الحظ لو أن دراسة المجتمع أخذت تعنى هنا أيضاً - دراسة المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث فقط . فهناك فرصة كبرى لنمو الدراسات المقارنة ، وذلك أولاً : من خلال اتخاذ مشكلات البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي في المجتمعات الآسيوية كإطار للبحث ، وثانياً : بما أن الهند تمر بثورة صناعية تشبه في كثير من جوانبها تلك الثورة التي مرت بها أوروبا في الماضي ، فلا بد من الاضطلاع بدراسات مقارنة لعمليات التصنيع والتحضّر في ظروف بنائية وثقافية مختلفة .

إن المجتمع الإنساني - كما أعلن كونت - ظاهرة بالغة التعقيد . ويستحيل دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية دون قيام تخصص . ولكن يبدو أن التوصل إلى تقسيم مرض لموضوع الدراسة في شؤون المجتمع الإنساني أكثر صعوبة منه في دراسة العالم الطبيعي . ويرتكز تقسيم العمل

حاليًا بين العلوم الاجتماعية على بعض السمات التقليدية التي يمكن إدراكها بسهولة ، كالنظم السياسية ، والاقتصادية ، والدينية والأسرية . غير أن قدوم علم الاجتماع كان يعنى ضمنا تحديًا لهذا التقسيم التقليدي ، ولكنه لم يتم مع ذلك داخل علم الاجتماع نفسه إلى حد ما . وعلى أية حال فلقد تطلب التعاون بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة قيام تخصص في علم الاجتماع ووفقًا لهذه الأسس . ويبدو أن هذا التصنيف على أساس « عناصر البناء الاجتماعي » هو أفيد أساليب التصنيف جميعاً . ولكننا يجب أن نأخذ في اعتبارنا أمرين هامين :

أولاً : نلاحظ - كما أشار جيرث Gerth وميلز Mills - أن استقلال هذه النظم المختلفة محدودة . ويقولان في هذا الصدد : « نجد في المجتمعات الأقل تطوراً من المجتمعات الغربية في منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك في المجتمعات الأكثر تطوراً ، أن أى من الوظائف التي عزلناها قد لا تكون لها نظم مستقلة لإشباعها . بل أن تحديد أى النظم الموجودة على نحو مستقل إلى حد ما يعتبر من الموضوعات التي ينبغي دراستها في أى مجتمع من المجتمعات » (٢٣) .

الأمر الثاني : من الواضح أن الاهتمام العلمى المتزايد بكل المشكلات النظرية ، والبحوث التي تتم بالتعاون بين علوم مختلفة ؛ سيؤدى إلى ظهور تقسيم جديد لموضوع العلم ، على أساس أنماط المجتمع ، والظواهر الصغيرة أو الكبيرة الحجم . . وما إلى ذلك . ولا زال من الملائم - لأغراض الوصف والعرض - تناول الظواهر الاجتماعية تحت التقسيمات التقليدية ، ولكن يجب ألا نفترض أن تقسيم العمل العلمى سوف يلتزم دائماً بهذه التقسيمات .

هوامش الفصل الثالث

(١) A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society (1952)

(٢) كان أوجيست كونت هو الذى أطلق على هذا العلم الجديد اسم « علم الاجتماع » Sociology ولكننا نجد مرة بأسف هذه الطبيعة المختلطة للكلمة ، إذ تشتق من الكلمة اللاتينية Socius والكلمة الإغريقية Logos غير أنه يعود فيرى أن هناك نوعاً من التعويض عن هذا القصور الاشتقاق ، من حيث إنه يذكرنا دائماً بالمصدرين التاريخيين : المصدر الفكرى ، والمصدر الاجتماعى ، اللذين صدرت عنهما الحضارة الحديثة . انظر كتابه : « نسق السيادة الوضعية » .

System of Positive Polity (trans. S.H. Bridges), Vol. I, p. 326.

(٣) تؤكد كتب التاريخ للفكر الاجتماعى دون حق - على وجود نوع من الاستمرار فيه . ولعله من المفيد والكاشف لكثير من غوامض الأمور أن يوضع لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الحديثة تأريخ مماثل لذلك الذى وضعه بتريفلد Butterfield للعلم الطبيعية فى كتابه « أصول العلم الحديث » The Origins of Modern Science (الصادر فى لندن عام ١٩٥٠) . حيث يبرز التغيرات الجذرية التى حدثت تجاه العالم المادى الطبيعى .

(٤) M. Ginsberg, Reason, and Unreason in Society (1947). p. 2.

(٥) يجب أن نستثنى من هذامؤلفات الفيلسوف المؤرخ العربى ابن خلدون الذى عاش فى القرن الرابع عشر . فقدّمته للتاريخ العام تعرض على نحو فذ نظرية فى التاريخ تسبق نظائرها عند الكتاب الأوروبيين فى القرن الثامن عشر ، بل وتسبق كارل ماركس أيضاً . ولكنها تمثل فى نفس الوقت إنتاجاً لرجل فذ لم يكن له سلف ولم يترك بعده خلف يواصل استكمال عمله . قارن شارل عيسوى : « فلسفة عربية للتاريخ » .

An Arab Philosophy of History (2nd ed. 1955).

Dugald Stewart, Works, Vol. 10, pp. 33-4 (٦)

(٧) للحصول على معلومات عن تطور فلسفة التاريخ وعن دراسات بعض الكتاب الذين ورد ذكرهم ، انظر :

R. Flint, History of the Philosophy of History (1893) and J.B. Bury. The Idea of Progress (1920).

See. G.G. Granger, La mathématique Social du Marquis de Condorcet, (Paris 1956). (٨)

عن كوندرسيه انظر بالعربية : د . عاطف أمين وصنى ، كوندرسيه ، سلسلة نوايح الفكر الغربى : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

A Quêtelet, Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou essai de physique sociale (1835). (٩)

عن كتابه انظر بالعربية : نيقولا تباشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها ، ترجمة د . محمود عوده وآخرون ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ ، ص ٦٩ وما بعدها .

(١٠) عن تاريخ علم الاجتماع انظر :

H. Stuart Hughes. Consciousness and Society (London 1959), and Heinz Maus, A Short History of Sociology (London 1962).

- (١١) L.T. Hobhouse, Editorial Introduction. *The Sociological Review*, (London) I 1898.
- (١٢) See especially Emile Durkheim, "Sociologie et Sciences, Sociales" *Revue Philosophique* LV, 1903, and "On the Relation of Sociology of the Social Sciences and to Philosophy", *Sociological Papers* (London), I. 1904.
- (١٣) *Année Sociologique*, 1. 1898, p. IV.
- (١٤) نقلا عن «جولية علم الاجتماع»؛ العدد الأول، ١٨٩٨. وقد عادت «جولية علم الاجتماع» إلى الظهور بعد توقفها للمرة الثانية) بعد عام ١٩٤٥ ولا زالت مجلة علمية قيمة تستخدم مجموعة من العلوم الاجتماعية.
- (١٥) Raymond Aron, *German Sociology* (English Translation, London 1957), p. 1.
- (١٦) R.H. Zetterberg (ed.), *Sociology in the United States of America* (UNESCO, 1956) p. 18.
- (١٧) يمكن الوقوف على حجم الدراسات السوسولوجية في هذا الميدان من تقريرين عن اتجاهات البحث نشرت في مجلة *Current Sociology*، السنة الثالثة (العدد الرابع) ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بعنوان «السلوك الانتخابي» *Electoral Behavior* بقلم G. Dupeux والمقال الثاني: السنة السادسة (العدد الثاني) ١٩٥٧ «علم الاجتماع السياسي» *Bendix and Lipset* تأليف بندكس وليست *Political Sociology*
- (١٨) لم نشر إلى هذه الأمور إلا كاملة فقط. فالعلاقات المختلفة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى سوف تدرس بشكل أكمل في الفصل الرابع.
- (١٩) ومن النماذج الطيبة لهذا؛ البحوث التي يجريها معهد «رودس ليفنجستون» *Rhodes-Livingstone* في روديسيا.
- (٢٠) R.N. Saksena, "Trends in the Teaching of Sociology and Social Research in India, *The Journal of Social Sciences* (Agra), I (1), 1958, p. 3.
- (٢١) V. Anstey, *The Economic Development of India*, (4 The revised edition, 1952).
- (٢٢) حقيقة أنهم كانوا يميلون إلى أن يخصصوا المجتمعات الغربية بأهمية فائقة، باعتبار أنها وصلت إلى مرحلة من الحضارة قد لا تصل إليها المجتمعات الأخرى إلا بعد أن تمر بنفس مراحل التطور. وهذه الطريقة بتركيز اقتصار بحثه على «صفوة أو رواد الإنسانية» (أي الأمم الأوربية). وليست الفكرة بغير أساس على الإطلاق، من حيث إن العلوم والتكنولوجيا الغربية كانت العوامل الرئيسية في تحويل العالم الحديث إلى الحالة التي صار إليها.
- (٢٣) Hans Gerth and C. Wright Mills, *Character and Social Structure*, (London, 1954). p. 27.